" الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة "
" العراق إنموذجاً "

م.م. وليد عبد جبر
كلية الآداب . جامعة واسط "

مقدمة :

شغلت التنمية بمعناها العام حيزاً كبيراً من اهتمام العلماء والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين والمتخصصين، فهم في هذا الحقل الحيوي على حدٍ سواء، وأضحى حلم تحقيق هذه العملية الحيوية صعب المنال، لأنه يواجه معوقات كثيرة أبرزها غياب الأمن (الأمن الإنساني)، بكل معانيه. لأن من مستلزمات إحداث عملية التنمية وإنجاحها توفير بيئة آمنة مستقرة مؤاتية للتنمية والإعمار. لكن الهيمنة الليبرالية للرأسمالية العالمية بوساطة شركاتها العابرة للقارات والمتنفذة في دول العالم باستخدامها أحدث الآليات التكنولوجية والمعلوماتية المتطورة جداً، وأذرع العولمة، والأعلام المعولم، هذه الهيمنة الاقتصادية جاءت نتيجة حتمية للهيمنة العسكرية للقطب الواحد على العالم، وخاصةً على بلدان العالم الثالث، مما أدى إلى إفقار هذه البلدان وإضعافها، إضافة الى ذلك انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي حال دون استقرار كثير من بلدان العالم وغياب الأمن الإنساني فيها والعراق إحدى هذه البلدان في الوقت الراهن. هذا الدور الذي لعبه غياب الأمن الإنساني في الاتجاه بالتنمية في هذه البلدان، إلى الانحدار أو عدم إكمال المسيرة الإنسانية على اعتبار أنها وجدت للإنسان وبواسطته ومن أجله. فهل أصبح غياب الأمن الإنساني هو رصاصة الرحمة في قلب التنمية البشرية؟ وهل سيوقف هذا الغياب عجلة التنمية البشرية المستدامة، أو الاتجاه بها إلى المجهول؟ أم أن هناك بصيص أمل يلوح في الأُفق من خلال التحسن النسبي للعامل الأمني في العراق يعد بمثابة إعادة هيكلة وصياغة جديدة لالنموذج التنموي العراقي المتأخر على وجه الخصوص؟ إننا في هذا المجال لا نريد التعمق في الآراء ووجهات النظر الكثيرة التي تناولت التعريفات الخاصة لمفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية، ولكننا سنركز على أهم وأبرز التعريفات ذات الدقة والشمولية كما نراها، محاولين الإشارة إلى التعريفات التي لها صلة وثيقة بقضية الدراسة. ان هذا البحث يحمل في ثناياه اربعة فصول يناقش الفصل الاول اهمية واهداف البحث ومناقشة ابرز مفاهيم الامن الانساني و التنمية البشرية المستدامة مع الاشارة الى دور غياب الامن الانساني الذي يشكل عائقا رئيسا لاجهاض اي عملية تنموية هدفها الارتقاء بالانسان واعادة الاعتبار اليه، والفصل الثاني يوضح دور التنمية البشرية المستدامة في نهوض المجتمع و تقدمه، والفصل الثالث يناقش تداعيات الامن الانساني على التنمية البشرية المستدامة في العراق، أما الفصل الرابع فيوضح العلاقة المتفاعلة بين الامن الانساني وامن الدولة، وينتهي البحث بخلاصة توضح السبل الكفيلة لاحداث عملية التنمية البشرية المستدامة في العراق بنجاح.

١ - موضوع البحث :

حين يطرح أي باحث موضوع بحثه او دراسته الى حيز الوجود يجب ان تكون هذه الدراسة قد اعتدمت لها قاعدة تنطلق فيها، وهي القدرة أو الامكانية على معرفة الاسباب، أي اسباب المشكلة المدروسة و اقتراع الحلول لهذه المشكلة او لهذا الموضوع .

ان الامن البشري او الانساني قضية ذات عالمية وهو مهم للناس في كل مكان، الاغنياء، والفقراء على حد سواء، اذ هناك تهديدات مشتركة بالنسبة الى جميع الناس مثل البطالة و المخدرات والجريمة و التلوث وانتهاكات حقوق الانسان وغيرها مما يضّر بمصلحة كل فرد من الناس، الامن الذي محوره الناس اذ يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات وبمدى حديتهم في ممارستهم خبراتهم الكثيرة و بمدى وصولهم الى الفرص الاجتماعية و الفرص الاقتصادية، وبما اذا كانوا يعيشون في صراع أم سلام، ونستطيع القول: ان الامن الانساني له جانبان رئيسان فهو يعني اولاً السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع و المرض و الاضطهاد، وهو يعني ثانيا الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في انماط الحياة اليومية سواء أكان في البيوت أم في الأعمال أم في المجتمعات المحلية، وفقدان الامن البشري يمكن ان يكون عملية بطيئة أو حالة فجائية، ويمكن ان يكون من صنع الانسان نتيجة لاختيارات سياسية خاطئة او يمكن ان ينبع من قوى الطبيعة أو قد يكون مزيجا من هذين معا، مثلما يحدث عادة حين يؤدي الى تدني البيئة الى كارثة طبيعية تعقبها ماساة بشرية.(١) هذا و يتمم الامن الانساني امن اراضي الدولة لجهة كونه يعنى بالفرد والمجتمع اكثر مما يعنى بالدولة نفسها. وهنا يمكن التمييز بوضوح بين سياسات " الامن الوطنية " التي تركز على وحدة اراضي الدولة و على حرية تعيين شكل الحكومة، والامن الانساني الذي يعنى بالناس و المجتمعات المحلية، وتحديدا بالمدنيين الذين يعانون حالة متطرفة من التعرض والضعف، سواء أكان بسبب الحرب أم التهميش الاجتماعي أم الاقتصادي. وتشمل الاخطار التي تهدد امن الناس حالات و اوضاعا لا تعدّها الدولة من وجهة نظرها كذلك دائما. اضافة الى ذلك ان تركيز الامن الانساني يوسع طيف اللاعبين المنخرطين بطريقة لا تجعل الدولة اللاعب الوحيد. واما هدف الامن الانساني فلا يقتصر على حماية الناس فحسب، بل يشمل كذلك تمكينهم على نحو يستطيعون معه حماية انفسهم.(٢)

ان العلاقة بين مفهوم الامن الانساني ومفهوم التنمية البشرية المستدامة علاقة طردية فلا تتحقق عملية التنمية المستدامة بغياب عامل الامن لأن مفهوم الامن الانساني اوسع من التفسيرات الضيقة التي رسمت الى الآن بانه امن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو بانه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية أو بأنه الامن العالمي من حدوث حروب نووية، بل هو ابسط من هذه التعقيدات واشمل لحياة كل فرد من البشر وامس بحاجاتهم اليومية وهو التماس الامن في حياتهم اليومية، وحمايتهم من خطر المرض و الجوع و البطالة و الجريمة و الصراع الاجتماعي و القمع السياسي و المخاطر البيئية و عند تحقق كل ذلك نصل الى ايجاد بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لاحداث عملية التنمية البشرية المستدامة .

٢ - اهمية البحث :

تتجلى الاهمية من دراسة موضوع التنمية المستدامة والبحث في مضامينها وايجاد السبل الكفيلة لتحقيقها لمالها من ضرورة حيوية في تحقيق حياة الرفاهية لكل افراد المجتمع على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، من خلال الوصول الى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، ولعيش حياة طويلة وصحيحة واكتساب المعرفة والحفاظ على البيئة وتمكين الناس من استغلال امكاناتهم وقدراتهم الذاتية.

إن تحقيق عملية التنمية في العراق على الرغم من التحسن النسبي في الجانب الامني في الوقت الراهن قد لا يبدو ممكنا، لكن تحسن الامور في المستقبل القريب يبشر بخير لانه يجعل من العراق بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لاحداث عملية التنمية البشرية المستدامة و تتلخص اهمية البحث بما يأتي:-

أ- انها تسلط الضوء على موضوع غاية في الحيوية لاحتياج المجتمع العراقي عموما لتحقيقه لتوفير سبل العيش الكريم والحياة المفعمة بارتفاع متوسط العمر المتوقع والتمتع بمستوى معرفي عالٍ.

ب-توضيح الانعكاسات السلبية لغياب الامن الانساني ووقوفه عائقا امام حدوث عملية التنمية البشرية المستدامة في العراق.

٣ - اهداف البحث :

لكل دراسة او بحث هدف او مجموعة اهداف يسعى الباحث للوصول اليها واهم اهداف بحثنا الحالي المتمثل بـ ((الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة))واعتمادا على ما تم طرحه في مشكلة البحث واهميته، يحدد البحث نفسه بالاهداف الاتية:

أ- نشر الوعي بمفهومي الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة والعلاقة الترابطية بينهما في تحقيق حياة الرفاهية لعموم المواطنين على حدٍ سواء عند توافر البيئة الامنة المستقرة المؤاتية لاحداث عملية التنمية.

ب-تسليط الضوء على واقع التنمية البشرية المستدامة في المجتمع العراقي وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها في الوقت الراهن.

ج- معرفة اهم المعوقات او التحديات امام حدوث عملية التنمية البشرية المستدامة في العراق وما هي اهم المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها لمواجهة هذه التحديات ووضع آلية عمل جادة لمواجهتها.

٤ - تحديد المفاهيم و المصطلحات العلمية للبحث :

يتناول هذا المحور المفاهيم الاساسية الخاصة بموضوع البحث المتمثل بـ (الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة – العراق انموذجا)، والتي سيتم القاء الضوء عليها لمعرفة ماهيتها و اهميتها بالنسبة لموضوع البحث بصورة دقيقة علما ان تعريف المفاهيم الاساسية قد صار من الامور المألوفة والضرورية عند كتابة أي بحث أو دراسة تقوم بها. واهم هذه المفاهيم هي:

مفهوم الأمن الإنساني :

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في سياق البحث عن السلام في الثمانينيات رديفاً لمفهوم "الأمن القومي " الذي ساد خلال الحرب الباردة، لينتشر انتشاراً واسعاً على الصعيد الدولي في عام ١٩٩٤م حين تمحور " تقرير التنمية البشرية " الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوله، فقد أكد التقرير على أن جوهر الأمن الإنساني يكمن في التعرضية (Vulnerability) وهنا يتبادر سؤال مؤداه، هو كيف يمكن حماية الناس بالإلحاح على إشراكهم وعلى الرابط الوثيق بين التنمية والأمن؟

في البدء حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثمانية أبعاد للأمن الإنساني (وبالتالي للأمن الإنساني) وهي: الاقتصادي أو المالي، والغذائي، والصحي، والبيئي ، والشخصي، والجذري، والمجتمعي، والسياسي[٣]. وبعد مرور بضع سنوات تبنت حكومات بعض البلدان كـ (اليابان والنرويج وكندا) مجموعة من الأفكار التي اندرجت تحت هذا المفهوم في رسم سياساتها الخارجية. وتبنت هذه الحكومات قائمة موضوعات تضمنت حظر الألغام ضد الأشخاص، ومكافحة السلاح الخفيف وضبطه ، ومنع التجنيد العسكري من الأطفال ، وتعزيز القانون الإنساني الدولي (International Humanitarian Law) ، ودعم هيئات الأمم المتحدة الجديدة المعنية بشؤون حقوق الإنسان، وبذل المساعدات للاجئين، والمشاركة في عمليات حفظ السلام. وهكذا فمفهوم الأمن الإنساني يتطور، والنقاش حوله يشكل فرصة ممتازة لإعادة تحديد مخططات الأمن السابقة المبنية على القوة العسكرية، ولإعادة تحديد الحاجات في كل أنحاء الأرض بكل تنوعها [٤].

وبحسب مفوضية الأمن الإنساني (Commission on Human Security)، يعني الأمن الإنساني " حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة، وبناء قواهم وطموحاتهم ". ويعني كذلك " خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم " [٥] .

ودعا العديد من الأكاديميين ومن أبرزهم (أمارتياصن) ومنذ سنوات طويلة إلى تبني هذا المنظور الجديد للأمن الإنساني أداة لإعادة النظر في مفهوم التنمية نفسه وإعادة تقويمه، بحيث لا يقتصر النمو على مدخول الفرد، بل توسيعه ليشمل كذلك حرية الناس وكرامتهم، ويدعو " أمارتياصن " أيضاً إلى إعادة تحديد المؤسسات الدولية القديمة، التي نشأت في الأربعينيات وإلى صوغ أجندة المتغيرات الناجمة بين العديد من العناصر يشمل " أمارتياصن " اتفاقيات التجارة وقوانين البراءات والمبادرات الصحية العالمية والتعليم الشامل ونشر التكنولوجيا والسياسات البيئية والدين الخارجي وإدارة النزاعات ونزع السلاح ... الخ وباختصار فهو يدعو إلى رسم أجندة تجعل الأمن الإنساني أمناً حيوياً. ويتسم الأمن الإنساني بالشمولية ويتمحور حول الإنسان، لأنه ينبثق من المجتمع المدني في محاولة لحماية الأفراد ومجتمعاتهم، وهو أبعد من مسائل الدفاع عن الأرض والقوة العسكرية ويقوم على مقولة الأمن الشخصي وعلى أنه ليست الدولة وحدها هي المسؤولة عن التنمية، بل يشترك في ذلك أيضاً اللاعبون غير الحكوميين والناس العاديون، فضلاً عن ذلك أن عليه أي " الأمن الإنساني " أن يشمل تعزيز السياسات والممارسات التي من شأنها تعزيز أمن الناس والتنمية.

فالأمن الإنساني متعدد الأبعاد، وهو يسعى إلى بلورة الأبعاد (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية) التي تؤثر في أمن الناس، وإلى تحديد الأخطار التي تهدد الأمن القائم على حقيقة أنه ليس ذا بعد واحد، بل انه متسع يشمل مجالات عديدة، إذ أنه يشدد على الجهود المشتركة، وقد غيّر السياق الدولي الراهن ونتائج العولمة سُلّم أولويات المشكلات التي كان ينظر إليها سابقاً من منظور وطني أو (قومي) بحت [٦].

للأمن الإنساني دائماً مكونان رئيسان هما : التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، ولكن المفهوم يميل الآن الى ناحية المكون الأول، لذا فقد آن الأوان للتحول من المفهوم الضيق للأمن القومي إلى المفهوم الأعم والأشمل للأمن البشري أو (الإنساني)، من خطر الجريمة، وحرب المخدرات، وانتشار مرض الأيدز، وتدني التربة، وارتفاع مستويات التلوث، والخوف من فقدان أعمالهم، ومن دواعي قلق كثيرة تظهر حين يتفكك النسيج الاجتماعي. أما في الأمم الفقيرة فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد المستمر الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى،تضاف إليها التهديدات نفسها التي تتعرض لها البلدان الصناعية [٧].

لقد كان الاقتصادي الاستشاري (محبوب الحق) على اتصال وثيق بفكرة الأمن الإنساني منذ بدايتها. وقد حددت معالم طريقة محبوب الحق في بحثه المعنون (قواعد جديدة للأمن الإنساني) عام ١٩٩٤، ويجيب " الحق " عن سؤال الأمن لمن؟

بصورة مبسطة جداً فالأمن الإنساني لا يتعلق بالدول والأمم بل بأفراد الشعوب. وهكذا فإنه يشير إلى أن العالم يدخل مرحلة جديدة من الأمن الإنساني وفيها سيتغير مفهوم الأمن بصورة شاملة. وسيكون تغيره دراماتيكياً وفي ظل هذا المفهوم الجديد فأن الأمن سوف يكون متعادلاً مع أمن الأفراد وليس مجرد أمن دولهم أو لنقل أمن الناس وليس أمن التراب الوطني وفي مجالات أخرى يقول " محبوب الحق ": نحن بحاجة إلى تصميم مفهوم جديد للأمن الإنساني ينعكس على حياة الناس وليس في أسلحة بلادنا، فهو يعني بوضوح السلامة الفردية والرفاهية في معناهما الأوسع بوصفها أهم القيم، في حين أن المفهوم التقليدي للأمن يتركز على وحدة تراب البلد واستقلال الوطن بوصفها أهم القيم التي ينبغي حمايتها فأن الأمن الإنساني يأتي مقدماً وهو سلامة ورفاهية الناس جميعاً في كل مكان. ثم يتساءل (الحق) مرة أخرى فيقول: ما هي التهديدات الرئيسة التي تواجه هذه القيم ؟ وحدد " محبوب الحق " الإجابة حول هذا التساؤل في قائمة مختصرة ومعبّرة تحوي تهديدات: المخدرات والأمراض والإرهاب والفقر، إضافة إلى تهديد أساسي هو النظام الدولي غير المتكافىء الذي فيه بعض البلدان وبعض النخب تهيمن على مقدرات سائر أفراد الأسرة الإنسانية [٨]. هذا النظام الدولي يتجسم في المفاهيم السائدة وممارسات التنمية التي تؤدي إلى الاعتماد على الأسلحة من أجل الأمن وعلى الفصل بين الشمال والجنوب عالمياً والتهميش المتزايد للمؤسسات الدولية على سبيل المثال (الأمم المتحدة وترتيبات بريتون وودز)، وهذا يؤدي بنا إلى سؤال هو: كيف يمكن تحقيق الأمن الإنساني؟

يقول " محبوب الحق ": إن الأمن الإنساني في الأساس سوف يتحقق من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة. وعلى وجه الخصوص فهناك خمس خطوات جذرية ضرورية لبعث الحياة في المفهوم الجديد للأمن هي[٩] :

١- تنمية بشرية يتم فيها التركيز على الإنصاف .

٢- والقدرة على البقاء وإسهام المجتمع وسلام يضمن جدول الأعمال الأشمل للأمن الإنساني.

٣- وشراكة جديدة بين الشمال والجنوب مبنية على أساس من العدل لا الإحسان وهو مما يركز على الوصول المنصف إلى فرص الأسواق العالمية .

٤- وإعادة هيكلة الاقتصاد في إطار جديد لحكومة عالمية تتأسس على إصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأمم المتحدة .

٥- ودور متنامٍ للمجتمع المدني العالمي .

ويضيف"محبوب الحق " عدة مقترحات واسعة النطاق من أجل أمن إنساني عالمي وتتضمن [١٠] :

١- **من حيث التنمية:** القدرة على البقاء وتكافؤ الفرص أي توزيع أفضل للمنافع وفرص مفتوحة في السوق : إيجاد الأعمال وشبكات الأمن الاجتماعي، وعدالة عالمية من خلال إعادة هيكلة أساسية لدخل العالم واستهلاكه وأنماط الحياة فيه.

٢- **من الناحية العسكرية:** تقليص الانفاق على التسليح وإغلاق القواعد العسكرية، وإبدال المعونات العسكرية بمعونات اقتصادية، إيقاف نقل الأسلحة وإلغاء اتفاقيات تصدير وإعادة تدريب العاملين في الدفاع لتأهيلهم للعمل في الصناعة.

٣- **إعادة هيكلة الشمال ـ الجنوب:** الوصول المنصف إلى السوق العالمية للدول الفقيرة المبني على إزالة عوائق التجارة وتعويضات مالية من الدول الغنية مقابل محددات الهجرة والاستخدام المفرط للموارد البيئية للعالم وآلية دفع عالمية لمختلف الخدمات التي تتم تأديتها على سبيل المثال خدمات البيئة والسيطرة على الأمراض والمخدرات في حالات الأضرار الاقتصادي أو في حالة سوء التصرف الاقتصادي.

٤- **من حيث المؤسساتية** : تقوية وإعادة هيكلة صندوق النقد والبنك الدوليين والأمم المتحدة من أجل التركيز بشكل أفضل على التنمية البشرية والتعديلات الاقتصادية التي تتجه نحو الأغنياء أكثر من الفقراء وعلى أنماط جديدة من الحكومة في كل مكان تعطي قوة للفقراء، مؤسسات جديدة مثل بنك مركزي عالمي، ونظام ضرائب عالمي، ومنظمة تجارة عالمية وقبل كل شيء مجلس أمن اقتصادي في الأمم المتحدة يمثل الجميع ويخلو من حق النقض ويكون أعلى سلطة لصنع القرار من أجل التعامل مع جميع المسائل التي تواجه الإنسانية بما في ذلك الطعام والأمن البيئي والفقراء وإيجاد العمل ..الخ ٥- **نشوء مجتمع مدني عالمي:** كل ما سبق ذكره يحتاج إلى مشاركة شاملة وتبديل الحكومات المستبدة لجعلها ديمقراطية .

مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

ربما من المفيد، في البداية، أن نعرّج على مفهوم " التنمية البشرية "، كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، فقد جاء فيه:

" التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فأن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق، فقد اتضح أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة، هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال ".

وجدير بالذكر أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الخلق والإبداع واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان[١١] . فالتنمية تعني تنمية الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي هدفاً وغاية نهائية مطلقة، من خلال توفير وإشباع جميع حاجاته المادية وغير المادية وتوفير الظروف والأجواء المجتمعية التي تحقق له قدراً من الاستمتاع بحقوقه كإنسان [١٢] . والتنمية البشرية هي أحد جوانب التنمية الواسعة وهي مفهوم بدأ وتطور من عقد إلى آخر، والواقع إن استخدام مفهوم التنمية قد تطور منذ الخمسينات، فانتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية (خلال الخمسينات والستينات)، إلى التركيز على الجانب الاجتماعي خلال (السبعينات والثمانينات)، إضافة إلى الدور الذي لعبه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ إصدار تقريره الأول عام ١٩٩٠ وما تلاه من تقارير إلى يومنا هذا، بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على شكل رأس المال واستثماراته، وبعد أن كان الاهتمام مركزاً على الإنسان كمورد اقتصادي فقط ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره، ومن ذلك اتسع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج، حيث كثيراً ما يلاحظ أن الحديث عن الموارد البشرية إنما يُعدُّ مرادفاً للحديث عن القوى العاملة ومقتصراً عليها فقط، وهو ناجم عن تلك النظرة الاقتصادية للإنسان من حيث كونه قوة منتجة اقتصادية فقط، دون النظر إلى ما يحتاجه الإنسان كونه كياناً لا ينبغي أن يعامل على أنَّه آلة إلى تشغيل وإطفاء للإنتاج فقط، وإنما مراعاة كونه إنساناً له حقوق يجب أن تُلبى للوصول إلى تطوير الشخصية الإنسانية والحفاظ على كرامتها. لذلك فأن التنمية الإنسانية تتبلور عبر جانبين [١٣] :

الجانب الأول: تطوير الإمكانيات الشخصية على الأصعدة الغذائية والتعليمية والصحية.

الجانب الثاني: دعم قدرات الإنسان الثقافية بما يسهم في تحقيق استقلال الإنسان ورفاهيته.

مما تقدم يتضح لنا ان عملية التنمية هي عملية تمكين الناس لاستثمار امكانياتهم وقدراتهم الكامنة وتحفيزها، و قد عرف معجم مفاهيم التنمية عملية التمكين بالآتي: [١٤]

((عملية بناء ثقة الافراد بانفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والانتاج و احداث التغيير نحو الافضل، وتحديدا أولئك المستبعدون تقليديا عن عمليا اتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي او العرقي أو غيره)).

يشير تمكين الفقراء من استنهاض قدراتهم الكامنة حتى يساعدوا انفسهم، و ليس الى الاعانات والحصص التموينية وما شابه. قانوناً، يعني التمكين منح قوة أي منح قوة قانونية او اضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية او مؤسسة لتسهيل ادائها، وتعني كذلك تأهيل المؤسسات و تعزيز دورها عبر تأمين الوسائل و توفير الفرص لتحقيق الاهداف التي تنشدها .[١٥]

وهذه الاهداف تكمن في تحقيق الرفاه الاجتماعي على مختلف الاصعدة . وهكذا يتضح لنا ان التنمية البشرية المستدامة هي:[١٦] ((مقاربة متكاملة و متعددة الاختصاصات في التنمية يكون فيها الانسان محور العملية التنموية؛ وتشجع التنمية البشرية المستدامة حماية فرص الحياة للاجيال الحالية والاجيال القادمة مع احترام النظم الطبيعية التي تعتمد عليها كل حياة)).

أن المشكلة الأساسية التي تواجه تنمية البشر هي الاتجاه بالتركيز على الشكل دون المضمون باستخدام الإنسان لتحقيق الربح دون تحقيق مكاسب له، حتى إن الاتجاهات الأخيرة أخذت تؤكد على مفهوم التنمية الإنسانية دون البشرية، على اعتبار أن تنمية الإنسان تشمل إحراز مكاسب لإنسانية الإنسان من حقوق ورفاه، في حين أن التنمية البشرية قد تشمل الجانب المادي دون التأكيد بشكل كبير على الجانب المعنوي[١٧]. وحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقارير الخاصة بالتنمية البشرية منذ بداية التسعينات، وفي تقرير عام ١٩٩٣ عرّفها بكونها (تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء أكان ذلك في التعليم، أم الصحة، أم المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاّق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها [١٨].

فالقضية إذن ليست من يستفيد من النمو فقط؟ بل قضية نمط النمو بشكل عام وكيف يمكن أن ينتج تغييراً في البيئة الاقتصادية والاجتماعية نحو الأفضل بالنسبة للجميع، حتى بالحد الأدنى من سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة. واليوم صارت الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تدرك أن الاستثمار في الدائرة الاجتماعية عملية مجدية اقتصادياً ومكون أساسي من مكونات التنمية، وقد وضعت نظرية التنمية البشرية المستدامة في البداية على يد الباحثين " محبوب الحق " (باكستاني) و" أمارتياصن" (هندي)، خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويقول أمارتياصن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن المرحوم " محبوب الحق " هو الذي وضع الشكل الأساسي لنظرية التنمية البشرية، وعلى الرغم من ذلك، فان أبحاث " أمارتياصن "، تبقى مرجعاً لا غنى عنه لنظرية التنمية البشرية المستدامة، خاصةً ما وضعه عام ١٩٩٠ حول مفهوم تطوير المقدرة البشرية هدف لعملية التنمية البشرية المستدامة، وبحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الانتاج، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء وليعيشوا حياة أطول وأفضل وليتجنبوا الأمراض القابلة للعلاج وليملكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة وإلى ما هنالك [١٩].

ويتضح هنا مثلاً أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية، تتجاوز بكثير فوائدهما الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على التواصل مع الآخرين إلى الارتقاء بالذوق الاستهلاكي. ذلك أن التنمية المستدامة ليست مفهوماً لفظياً مجرداً يقود إليه التأمل المجرد المنعزل عن الواقع، وإنما هي مؤشرات ومفردات تعبّر عن حقيقة مدركة بطرق مختلفة مرتبطة بأهداف ومسارات ذات أُطر أيديولوجية. إن الرؤية السوسيولوجية تركز على التصورات التي لحقت بهذا المفهوم، من خلال مجموعة من التساؤلات حول مفهوم التنمية المستدامة، وتاريخ بروزها وتجلياتها المختلفة وكيفية التعامل معها وما هي فرصتها وآفاقها، وهل هي دواء ناجع لما تعانيه البلدان النامية من مخاطر وتحديات بعدما أخذت تتدحرج، وصارت مهددة بكوارث بيئية واجتماعية واقتصادية. فصفة الاستدامة لا تشكل هوية مميزة لما نحن بصدده، إذ لم يقل أحد من قبل أن التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية . الاجتماعية تساوم على قدرة الأجيال القادمة. إذن ما هو المستدام؟ هل هو مجرد التواصل والمواصلة زمنياً، أم أن في المفهوم أبعاداً أخرى أكثر خطورة؟ وتوضح مراجعة الأدبيات، أن مفهوم التنمية المستدامة ظل غامضاً واختلط بمفهوم التحديث، أو التغريب بحيث استخدمت هذه المفاهيم جميعاً للإشارة إلى الظاهرة نفسها على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينها في العديد من الكتابات، إلاّ أن مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب (مستقبلنا المشترك) الصادر عام ١٩٨٧ جزءاً من التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية. فكان صدور هذا الكتاب بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة. إن التنمية المستدامة كما جاء في الكتاب المذكور هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها هذا الانموذج من التنمية يستهدف في ستراتيجيته نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية، ومن خلال هذا التصور فأن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب مايأتي: (٢٠)

١- نظام سياسي يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .

٢- نظام اقتصادي قادر على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة

٣- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة .

٤- نظام إنتاجي يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .

٥- نظام تكنولوجي يبحث باستمرار عن حلول جديدة .

٦- نظام دولي يرعى الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل .

٧- نظام إداري مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .

كانت هذه التصورات قد أعلنت أول مرة مؤكدة أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب الاهتمام بالحاضر أفراداً ومؤسسات وحكومات. إضافة إلى كل ذلك، أخذ هذا المفهوم يعاني تزاحماً شديداً في التعريفات والمعاني المتداخلة والمتضاربة بعضها مع البعض الآخر، انعكست على خلط واضح بين التعريفات

والشروط والمتطلبات مما أفقد المفهوم تركيزه ووضوحه. ولعل الاستعراض السريع لما تتضمنه هذه التعريفات نجدها تركز على أنها:

١- التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .

٢- التنمية التي لا تتعارض مع البيئة .

٣- هي التنمية التي تضع نهاية لعملية استنزاف لا نهائية للموارد الطبيعية [٢١] .

وهذه التعريفات الأحادية للتنمية المستدامة جعلتها أقرب إلى المضامين الشعاراتية التي تفتقد العمق النظري والتحليل، إلاّ أن مضامين هذا المفهوم توسعت كثيراً في تعريفات شمولية أخرى.

يُعدُّ (أدوارد بابير) أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يعتقد أن التنمية المستدامة هي أهم تطور في الفكر التنموي الحديث. ويحاول بابير تحديد أربع سمات رئيسة للتنمية البشرية المستدامة هي[٢٢]:

١- أنها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وبخاصةً فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

٢- التنمية المستدامة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

٣- للتنمية المستدامة بُعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

٤- لا يمكن في حالة التنمية البشرية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية. فالتنمية المستدامة عند(بابير) هي التي تخلق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة. دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى. وقد عرّف (جيمس سميث) المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره "مبادرة من أجل التغيير" التنمية البشرية المستدامة على أنها: (تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكّن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص العمل، وفي صالح المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم). أما مكونات التنمية البشرية المستدامة فهي الإنصاف والإنتاجية، والاستدامة، والتمكين (المشاركة). هذه المكونات هي أيضاً بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها. وتكمن المسألة في أن تعطي لكل منها المضمون الملموس على الصعيد الكوني، إضافة إلى إعطائها مضمونها الخاص المعبّر عن ظروف كل بلد ومجتمع [٢٣]وهذا يعني أن الإنسان أولاً وأخيراً هو العنصر الأهم في العملية التنموية لكونه الوحدة الأساسية في المجتمع

وبنائه. وهنا نتساءل هل ستحقق تنمية بشرية مستدامة منشودة بالمعنى الإنساني مع كل تداعيات غياب الأمن الإنساني التي تواجه المجتمع العراقي ؟

إن الفرص المضاعة التي أدت إلى تراجع المحتوى النوعي والروحي لحياة العراقيين تجعل من تطلعاتهم لتحقيق تنمية بشرية مستدامة حقاً من حقوقهم الأساسية، إلاّ أن العديد من التساؤلات تبرز حين تتصدر قضايا أخرى أولويات البرامج الحكومية [٢٤]. فكيف نجعل من مؤشرات التنمية البشرية أداة مؤثرة في صياغة السياسات العامة أو الستراتيجيات التنموية لمستقبل العراق؟إن الإجابة على هذا التساؤل تتبلور عند وضع ستراتيجية للتنمية البشرية في العراق فيتطلب الأمر النظر إلى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية، وقدرة تلك الخطط على معالجة النقاط الجوهرية، وإلى مجمل التعقيدات السائدة والمحيطة على وفق رؤية تعبّر عن القواسم المشتركة لمصالح تلك الطبقات والفئات الاجتماعية، التي يهمها تحقيق عملية التطوير التنموي الشامل مما يتطلب وضع خطط تنموية قائمة على مبدأ الشفافية، تظهر من خلالها أهمية دور المواطن في صنع القرار، كون مصالح ورغبات الأفراد لها من الأهمية والمكانة المؤثرة في السياسة العامة والقرار الاقتصادي وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط ما من شأنه درء مخاطر تغلغل الفساد الإداري اتقاء تنفيذ تلك القرارات أو السياسات عند صنعها أو تنفيذها يؤدي إلى تعاون واسع النطاق بين مكونات المجتمع والدولة وبين قطاع الدولة والقطاع الخاص.

ستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في العراق :

عند التمعن في واقع الاقتصاد العراقي وما أدت إليه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الشمولي المبنية على تخطيط عشوائي لا يخضع لتنسيق علمي بين القطاعات الاقتصادية والتنمية البشرية، وإنما تجاوز فقط على حركة وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية. أدى إلى تخلف مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وأبرز سماته هي [٢٥] :

١- ركود اقتصادي .
٢- اقتصاد أحادي .
٣- تخلف اقتصادي (صناعي . تجاري . زراعي) .
٤- فساد مالي وإداري .
٥- غياب دور التكنوقراط .

لوضع أية ستراتيجية للتنمية البشرية، لا بد أن تنطلق من قاعدة اقتصادية مشخصة للعناصر والأهداف ومحددة الوسائل والسياسات ومحكمة الإدارة، ولتحقيق ذلك لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار تجارب بلدان سبقتنا في التطبيق، تكون معيناً في البدء لتطبيق ستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق في العراق، والهدف تجاوز الخطأ في عملية بناء الستراتيجية مما سيعظم من نتائج الإصلاح ويقلل الكلف ويعزز دعائم النمو المستدام وتوزيع ثماره بشكل عادل من خلال بحث معمق لواقع المجتمع العراقي، ليستند إلى رؤية موضوعية تأخذ الجذر التاريخي للتحول إلى اقتصاد السوق وفلسفته القائمة على فكرة الهدم والبناء، وما

تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وفيرة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم [٢٦]. وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصادات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت أكثر البلدان تقدماً حتى أطلق عليها " النمور الآسيوية "، وصارت مثلاً يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم حتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية [٢٧].

التحديات التي تواجه عملية التنمية البشرية والإصلاح الاقتصادي في العراق :

تتمثل هذه التحديات بعدة عوامل تشكل تحديات خاصة هي [٢٨] :

١ – الجانب الأمني:

مما لا شك فيه أن استتباب الأمن مهم جداً لإتاحة الفرص الملائمة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني، وفي ظله يمكن إنجاز أية عملية نهوض اقتصادي، والعكس صحيح أيضاً بمعنى آخر لا نتوقع إعادة إعمار العراق والنهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الأمني. وثمة بُعد آخر من أبعاد عدم الاستقرار والانفلات الأمني هو التوترات الأثنية[٢٩]، بين مكونات الشعب العراقي ودور القوى الخارجية في إثارة التوترات الطائفية سعياً لإشعال حرب أهلية تجعل البلد في حالة من الفوضى لا تنتهي مما يمهّد السبيل لبقاء القوات الأجنبية أطول مدة ممكنة من أجل نهب خيرات وثروات البلد وعدم تمكنه من التمتع بالسيادة والاستقلال الوطني. إن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في العراق يتطلب توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة، لأن رأس المال سريع الهرب (التطاير) عند حدوث الأزمات والانفلات الأمني، ولهذا فأن الاستقرار الأمني محدد أساسي من محددات الاستثمار، وفي هذا الصدد يقول (كايث كراين) الاقتصادي في مؤسسة (راند Rand) الذي عمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة: (لستُ اعتقد أن باستطاعة مجلس إدارة الشركة متعددة الجنسيات أن يوافق على استثمار كبير في هذه البيئة، فإذا كان الناس يطلقون النار على بعضهم بعضاً فأنه من الصعب فعلاً تنفيذ مشروعات الأعمال). ومن أجل هذا عمدت الكثير من الشركات مثل شركة (جنرال موتورز) وشركة (سمنز أي جي) وشركة (بروكتر وغامبل) وغيرها، أما إلى تجميد أعمالها أو عدم فتح فروع لها في العراق أو سحب موظفيها منها [٣٠]. ولا يخفى أيضاً أن عمليات التخريب عند غياب الأمن تكلف مبالغ ضخمة، وعلى سبيل المثال تشير تقارير وزارة النفط العراقية إلى أن قيمة الأضرار الناجمة عن تخريب أنابيب النفط خلال المدة التي أعقبت سقوط النظام السابق قد بلغت (٧) مليارات دولار، إضافة إلى الخسائر الناجمة عن الفرص الضائعة لتصدير النفط، وهكذا بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي تركت أعمال التخريب فيه آثارا سلبية عميقة على حياة المواطنين والفعاليات الاقتصادية [٣١].

٢ – البطالة:

نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة حول البطالة فقد تناقضت بياناتها وتشكل البطالة في مختلف دول العالم المشكلة الأولى، وهناك ما يقارب (مليار) عاطل عن العمل في الدول الفقيرة، وهناك نحو ثلاثة ملايين شخص ينضمون سنوياً إلى صفوف البطالة في بلدان الشرق الأوسط وحدها، ويبدو أن البطالة دخلت مرحلة جديدة تختلف عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتتفاوت معدلات البطالة، خاصةً في البلدان النامية. ويأتي العراق في مقدمة دول الشرق الأوسط وكما أكدت وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي نسبتها بلغت (٥٩%) من حجم قوة العمل و(٣١%) بطالة مؤقتة ونحو (٤٣%) بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات بـ (٨٥%) من قوة عمل النساء في العراق. فأنها تُعدُّ التحدي المعوق لعملية التنمية البشرية في العراق، بسبب ما تتركه من آثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج، إضافة إلى الحروب التي فرضت على العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة، والحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق (١٩٩١-٢٠٠٣) وتدني مستوى الإنتاج والتنمية إلى أدنى مستوى، وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب، وتدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام وما تبع ذلك من أعمال التخريب والإرهاب وتوقف تام للإنتاج وانخفاض كبير في صادرات النفط والضرائب مما انعكس سلباً على إحداث عملية التنمية البشرية المستدامة في العراق بل شكّل عائقاً مهماً أمامها [٣٢].

٣- ظاهرة الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ينمو في سياق تاريخي . مجتمعي . جغرافي ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه [٣٣].

ومهما يكن من أمر فان ظاهرة الفقر اليوم في العراق تُعدُّ من أهم المعضلات التي تواجه الدولة وعملية الإصلاح الاقتصادي بعد أن وصلت نسبتها إلى (٦٠%) كما أقرت بذلك استراتيجية التنمية الوطنية، وستظل مرتفعة في المستقبل إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار العوامل الآتية [٣٤]:

أ- ارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل في العراق إلى (٢,٨%) في متوسطه السنوي للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) وهذا المعدل له انعكاساته في زيادة معدلات الإعالة وعرض القوى العاملة.

ب- ارتفاع معدل البطالة وتأثيراته السلبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأخلاقية.

جـ - الانخفاض المستمر في معدلات الأجور الحقيقية، فعلى الرغم مما شهدته الدخول النقدية من تحسين واضح منذ سنتين فأنها ما عادت مجزية اليوم لرفاهية العائلة العراقية وغير كافية لتلبية متطلباتها الضرورية نظراً لارتفاع نسبة ضريبة الدخل وارتفاع الأسعار وأجور الخدمات وغيرها.

يحتل موضوع اجتثاث الفقر (Eradication of Poverty) صدارة اهتمامات المتخصصين والهيئات والمؤتمرات العالمية . ولم يبقَ مركز أو مؤسسة دولية لم تطالب بالوصول إلى أهدافها. [٣٥]

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الى إن تحقيق أهداف التنمية البشرية يُعدُّ أمراً مهماً نتيجة تنامي الاعتماد المتبادل (Interdependence) والتكامل بين بني البشر في ظل عالم اليوم المعولم. فإذا كانت العولمة (Globalization) وبوادرها وإرهاصاتها هي التي جعلت التنمية البشرية مسألة واجبة وغاية في الأهمية، لذلك لجأت الدول النامية إلى وصفات صندوق النقد الدولي وأن الفكر النيوكلاسيكي مبني على النقيض من مفهومي اجتثاث الفقر والتنمية البشرية الذي يؤكده أيضاً التفسير الذي ينص على أنه هناك مجموعتين من السلع والخدمات احداهما تضم حزمة الحاجات الأساسية (متطلبات التنمية البشرية) والثانية تضم حزمة متطلبات الرفاهية (سلع الأغنياء) ولغرض تحقيق إشباع أكبر من حزمة سلع الحاجات الأساسية ومتطلبات التنمية البشرية، فأن الأمر يقتضي إعادة توزيع الدخل لصالح أفراد المجتمع من ذوي الدخول المنخفضة حتى يمكن تغيير ميل خط الميزانية في وضع جديد مقارنة بمثليه قبل إعادة توزيع الدخل. وهذه المسألة لا تتفق والآراء النيوكلاسيكية، مما يعني بالضرورة أن سيادة الآراء الأخيرة ستعمل على توزيع الموارد في غير صالح متطلبات سلع الفقراء في الأجل القصير في أقل تقدير[٣٦]. نخلص إلى القول أنه لا بد من سبيل للخلاص، فالعلة معروفة، ديون كبيرة ودائنون غير صبورين وشروط صندوق النقد الدولي لن تزيد الأمر إلاّ سوءاً والفقر يزداد والأقطار العربية المدينة يزيدها الفقر اضطهاداً والحل نعتقده بصراحة بإصلاح الإصلاح، أي أن ما خرّبه الإصلاح الاقتصادي الذي جاء على وفق سياسات الصندوق يحتاج إلى سياسات إصلاحية وطنية تعيد للمجتمع بعض هيمنته على اقتصاده الوطني مقابل إعطاء الفرصة لرؤوس الأموال العربية وبعض الأجنبية لأن تساعد في الاستفادة من إمكانيات المجتمع الاجتماعية والعملية والجغرافية، يكون ذلك في ظل انسحاب تدريجي من التزامات تلك الاقتصادات تجاه صندوق النقد ويمكن الاستفادة من بعض التجارب الحديثة لدول أمريكا اللاتينية[٣٧] .

٤- الفساد الإداري:

يمكن القول إن للفساد الإداري سلوكيات منحرفة يمارسها بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الإداري وخارجه تؤدي إلى صرف ذلك الجهاز عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف شخصية سواء أكان ذلك بأسلوب فردي أم جماعي. وبالتالي يؤدي هذا الفساد إلى تعطيل مسيرة التنمية والإصلاح الاقتصادي ويقف عبئاً أمام تنفيذ سياساته [٣٨]. صارت قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق حاجة فعلية ، في ظروف التشوهات العديدة للسوق، نتيجة الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة والظروف المعيشية المتدنية، علاوة على التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي، كما أن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق زادت من حدة أزمة الاقتصاد العراقي بفعل انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي. ذكرت مجلة " نيوزيك " الأمريكية أن تساهل الإدارة الأمريكية مع شركات مقاولات متوسطة في عمليات احتيال بالعراق حوّل العراق إلى منطقة نهب حرة[٣٩]. إن أية استراتيجية للتنمية البشرية في العراق تتطلب تحديد والتزام مجموعة مبادىء، تتقدمها: أولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقراً (ألاقل إنتاجية) على وفق مبدأ التنمية من الأسفل إلى الأعلى، واستمرار تبني الدولة ضمان الحد الأدنى

لمعيشة المواطنين، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية، وتأكيد احتضان الخبرات والمؤسسات العراقية، وتسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطية باتجاه تحقيق الهدف الصعب وهو إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني(٤٠) .

يواجه الأمن الإنساني تحديات جديدة وتهديدات مباشرة وغير مباشرة وكانت التهديدات للأمن في الماضي ينظر إليها على أنها نابعة من مصادر خارجية. وأمن الدولة كان يتركز بصفة أساسية على حماية الدولة بحدودها وشعبها ومؤسساتها وقيمها من الهجمات الخارجية .

ويؤكد " ساداكو أوكاتا " رئيس مفوضية الأمن الإنساني: أنه خلال العقود الأخيرة الماضية توسع فهمنا لأمن الدول والأنواع المتعددة من التهديدات التي تواجهنا وفضلاً عن أمن الحدود والشعب والقيم والمؤسسات بدأنا نفهم الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي والإرهاب العابر للدول والهجرة بأعداد هائلة والأمراض مثل الأيدز والأهم من ذلك أن هناك اعترافاً متبايناً بدور الشعب والأفراد والجماعات في ضمان أمنهم . إن هذا التوسع في رؤية الأمن يعكس اختلاف المحيط الدولي والوطني. فالصراعات الداخلية قد زادت من الحروب فيما بين الدول بوصفها مهددات للأمن والسلم، وعملية العولمة حولت إلى حدٍ بعيد العلاقات بين الدول في داخلها، وعلى الرغم من أن الناس صاروا قادرين على الحصول على المعلومات أكثر من أي وقت مضى ، وكذلك على الضرورات الاجتماعية الأساسية، لذلك فان الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة والناس الأغنياء والمحرومين لم يسبق إن كانت كما هي عليه اليوم(٤١).

إن عزل الكثير من الجماعات البشرية وحرمانها من المنافع والتطور يؤدي بصورة طبيعية إلى التوترات والعنف والصراعات داخل الدول من أجل تحقيق السلم والاستقرار في عالمنا اليوم الذي يجري فيه تبادل الاعتماد فأن منع تأثير الصراعات العنيفة الداخلية أو تخفيضه لم يعد كافياً، فمن المهم أيضاً التمسك بحقوق الإنسان والسير على نهج تطور شامل ومرضٍ واحترام الكرامة الإنسانية والاختلاف، فمن الأمور الحاسمة وعلى القدر نفسه من الأهمية هو تطوير القدرة لدى الأفراد والجماعات من أجل أن ينتهجوا خيارات واعية ويتصرفوا بوعي من مصالحهم(٤٢).

يتطلب الأمن في الكثير من الاعتبارات أن يتضمن البعدين. فهو يركز على أقصى مدى ممكن من الناس الذين لهم ثقة كبيرة في مستقبلهم الذي يفكرون فيه للأيام والأسابيع والسنوات المقبلة. لذا فأن حماية الناس ومدهم بالقوة يتم من خلال خلق إمكانات حقيقية لعيش الناس في سلم وكرامة. وعند النظر من هذه الزاوية فأن الأمن الإنساني يسهم في تقوية أمن الدولة ولكنه لا يحل محله.

أما التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني فمنها مباشرة وتشمل الموت العنيف والتعويق وضحايا الجرائم العنيفة كقتل النساء والأطفال والاعتداء الجنسي والإرهاب والإبادة الجماعية، وانتهاك حقوق الإنسان والتجارة بالنساء والأطفال والإدمان على المخدرات والتفرقة والهيمنة والصراعات الدولية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. أما التهديد غير المباشر فيتضمن الحرمان والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وتلكؤ عملية التنمية الى مستوى واطىء، والنمو الفردي وعدم التكافؤ وزيادة أو نقص

النمو السكاني، والفقر، والركود الاقتصادي والتميز الديمغرافي وهجرة السكان (وطنية، أقليمية، عالمية)، وتدمير البيئة [٤٣].

يرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة " كوفي أنان " أن الأمن الإنساني بمعناه الأوسع، يشمل أبعد من غياب النزاع العنيف. فهو يضم حقوق الإنسان والحاكمية الرشيدة، والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان أن يكون في متناول كل فرد ذكراً كان أم أنثى . الفرص والخيارات لتحقيق قدراته الكامنة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو خفض الفقر وبلوغ النمو الاقتصادي والحؤول دون نشوب النزاعات، أما التحرر من العوز والخوف وكذلك تحرر أجيال المستقبل حتى تتمكن من أن ترث بيئة طبيعية صحية ، فكلها تشكل لبنات متداخلة لبناء الأمن الإنساني والأمن الوطني تالياً[٤٤].

يربط نموذج التنمية البشرية بين كل من الأمن الإنساني والتكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة بما أنها تتيح إجراء تقويم لمستوى الأمن الحياتي الذي يحرزه الناس في المجتمع، فضلاً عن تفسير الإمكانات والتحديات التي يمكن أن يصادفها المجتمع في مسيرة تقدمه نحو التنمية البشرية الناجزة والمستديمة، ومن منظور الأمن الإنساني ما يعنينا أنه ينبغي للدول والمجتمعات أن تهتم بتأمين السلام في وجه التهديدات الخارجية، بل عليها أن تعنى بتأمين ظروف الحد الأدنى للناس ليكونوا آمنين وليشعروا بالأمن في مجتمعاتهم [٤٥] . إن الأمن الإنساني يتمم أمن الدولة ويدفع بالتنمية البشرية ويعزز حقوق الإنسان، أن ما يكمن في جوهر حماية الأمن الإنساني هو احترام حقوق الإنسان، وأن تشجيع المبادىء الديمقراطية لهو خطوة نحو تحقيق الأمن الإنساني والتنمية بما يسمح للناس بالمشاركة في بُنى الحكم، وبما يكفل سماع أصواتهم. ولتحقيق ذلك فمن الضروري بناء مؤسسات مستقرة قادرة على أن تفرض حكم القانون وتمكين الناس، والأمن الإنساني ممكن فقط حين يكون قائماً على التنمية البشرية المستدامة وهذا يفترض مسبقاً إشاعة الأمن على كل المستويات ولكل أفراد المجتمع: أي الأمن من الخطر الجسدي أو المادي والتهديدات وأمن التعليم والسكن والصحة والبيئة.

العلاقة الترابطية بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني:

إن التنمية البشرية معنية بإزالة مختلف العقبات التي تعوق وتحدد الحياة الإنسانية وتمنع إزدهارها، ولكن فكرة التنمية البشرية واسعة فأن لها صفة حمائية لكونها متصلة بالتقدم والنمو. وقد ظهرت لكي تسيطر على ميدان جديد من شأنه تحسين حياة الناس وهي تتفاعل بالتركيز على أعمال تمس الحاجة إليها لتأمين ما ينبغي حمايته، وهنا تكمن فكرة الأمن الإنساني على وجه الخصوص. إن الأمن الإنساني كفكرة يكمل بشكل مثمر منظور التنمية البشرية من خلال الاهتمام المباشر بما يدعى أحياناً المخاطر الجانبية والتهديدات المحيقة بالبقاء الإنساني والسلامة الإنسانية في الحياة اليومية أو تعرض الناس للأمراض والأوبئة أو جعلها عرضة للفقر المدقع فجأة من خلال الأعاصير الاقتصادية كل هذه تستدعي أن يبذل جهد خاص لبحث خطر الحرمان الفجائي . وبطبيعة الحال فليس هناك تعارض جوهري بين التركيز على الأمن الإنساني ومناهج موضوع التنمية البشرية [٤٦].

وهناك علاقة تكميلية مماثلة بين مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني، وهناك شيء مثير للاهتمام إلى حدٍ بعيد في فكرة أن أي شخص من أي مكان من العالم بغض النظر عن جنسيته أو مكان وجوده له بعض الحقوق الأساسية التي ينبغي للآخرين احترامها. والجاذبية الأخلاقية لحقوق الإنسان لها أغراض متعددة من تحريم التعذيب والاعتقال الكيفي إلى المطالبة بإنهاء الجوع والمعاملة غير المتسمة بالمساواة للمرأة. وحقوق الإنسان وأمن الإنسان ذاته يمكن أن يكمل كل منهما بصورة مثمرة، لما كان الأمن الإنساني مفهوما وصفيا مهما يتطلب قوة أخلاقية واعترافاً سياسياً فمن الضروري والمفيد أن يتم ذلك من خلال النظر إلى الحرية متصلة بالأمن الإنساني بوصفه درجة مهمة من حقوق الإنسان، وبعيداً عن أي نوع من المنافسة بين الأثنين فأن الأمن الإنساني والحرية يمكن النظر إليهما على أنهما فكرتان متكاملتان، وهي العلاقة الترابطية التي للحقوق مع الواجبات المترتبة لسائر الناس والمؤسسات[٤٧] . وخلاصة القول من المهم من جهة أن نرى كيف تختلف أفكار معينة حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية والأمن الإنساني ولكن أيضاً يجب أن نفهم كيف يمكن أن يكوّن مفاهيم متكاملة، وتطويرها المشترك يمكن أن يمضي يداً بيد مع التحديد والوضوح.

كيف نجعل الأمن الإنساني جوهراً لفلسفة التنمية البشرية ؟

إنشغل عقل الإنسان منذ بواكير وجوده على الأرض حول سؤال الوجود الذي يُبحث عن ثلاثة محاور منها محور الإنسان، ومحور الطبيعة ومحور القوة الموجدة. ومما التقى عليه الفكر الإنساني ومعطيات الأديان السماوية. إن هدف الوجود هو سعادة الإنسان مباشرة أو بالتسبب، وعبادة الإنسان لله تبارك وتعالى تعزز معطيات رقي الإنسان نحو مدارج الكمال وتحقيق الحياة الكريمة، وجاء في القرآن الكريم إن الله تعالى هو ذاته قال **(ولقدْ كرّمنا بني آدم)** [٤٨]. ولعل تسخير الموارد الطبيعية وتأهيل القوى الإنسانية ووضع الاستعدادات فيها إنما كان لصنع الحياة، وارتباط القواعد والأحكام بمصالح الإنسان بوصفها ملاكات الأحكام الواقعية واعتبار المحرمات مفاسد للبيئة وللإنسان نفسه هو دليل آخر على ذلك، فقد التقى فكر الإنسان المطلق وحقائق الأديان على أن الهدف الوجودي من الخلق كرامة الإنسان وحياته ووعيه، الذي يجب أن يبنى على منطق الاستقصاء والموضوعية وليس على الخرافة وتحكم الأساطير وعلى مقولة العمل الصالح الذي يتطلب حصراً للمشكلات التي تقف أمام سعادة الإنسان على الأرض من خلال منطق علمي لحلها [٤٩]. إن ما تقدم يتطلب أن يعطى للعلم والتعلم والتعليم والتدريب والتأهيل بصوره الفضلى أهمية خاصة من الدولة ومؤسسات المجتمع، إن العلم وحده قد يكون ذا حدين ولأجل أن يكون العلم مفردة إيجابية في الحياة فلا بد أن تقترن به حزمة من القيم المعيارية التي تنشد الخير والمنفعة والسعادة للإنسان . مطلق الإنسان.

لذلك لا بد من برنامج قيمي تتمسك به الأسرة وتغذيه، وتعتمده المدرسة والجامعة ويحرص الاجتهاد الإنساني على تطوير نظام القيم لكي يصاغ الموقف لتنمية الإنسان على ركنيّ الحقيقة العلمية والحقيقة الأخلاقية.

خلاصة البحث :

إننا اليوم نجابه نظاماً عالمياً جديداً، وتُعدُّ فيه القدرة على التأثر (Interaction) أمراً ضرورياً إذا ما أرادت الدول إعادة اكتشاف قدراتها على العمل مع لاعبين آخرين وتوليد نظام يمكنه أن يلبي متطلبات الناس على الصُعد الوطنية والأقليمية والدولية. ولشمولية أوسع وللصلة الوثيقة بينهما لا بد من إحراز التقدم في مجال التنمية البشرية أيضاً ، لأن التقدم في مجال من هذين المجالين يعزز إحراز تقدم في المجال الآخر والفشل في أي مجال منها يزيد أيضاً من حدة خطر الفشل في المجال الآخر . وفشل التنمية البشرية أو محدوديتها يؤدي إلى تراكمات من الحرمان البشري تأخذ شكل الفقر أو الجوع أو المرض أو تفاوت مستمر في الوصول إلى القوة وإلى الفرص الاقتصادية وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى العنف، وحين يتصور الناس أن أمنهم المباشر مهدد فانهم يصيرون عادةً أقل تسامحاً مثلما يتضح من المشاعر المناهضة للأجانب والعنف الموجه ضدهم في أوربا، أو حين يرى الناس تآكل مصادر رزقهم أو في حالة التعرض للقمع وللظلم الذي قد يؤدي إلى الاحتجاج العنيف على الاستبداد، فالأمن الإنساني كما هو واضح ليس مفهوماً دفاعياً كما هو الحال بالنسبة لأمن الحدود أو الأمن العسكري بل أنه مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة. وفي ضوء ما تقدم لايمكن أن نفقد الأمل ونغض النظر عن كل السلبيات التي أشرنا إليها آنفاً، وأن تحقيق تنمية بشرية مستدامة بمستوىٍ عالٍ في العراق للوصول إلى تحقيق حياة الرفاهية التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين من مستوى معيشي لائق وحياة كريمة ومستوى صحي ومعرفي متقدم، فأن ذلك ليس بالشيء المستحيل، وإنما يحتاج إلى عمل دؤوب ونشيط، وتضافر جهود كل المواطنين، ورفع مستوى الشعور بالمواطنة الحقيقية حتى يستتب الأمن ويسود الاستقرار، وبذلك يصبح العراق بيئة آمنة مؤاتية للتنمية والإعمار، خاصةً وأنه يمتلك كل المقومات والمتطلبات الضرورية لإحداث عملية التنمية البشرية المستدامة بصورة ناجحة من إمكانات وقدرات وموارد مادية وبشرية.

مصادر البحث :

١- العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية ، مقال منشور في مجلة النبأ في ٢٠٠٤/١١/٢٠ على الموقع الالكتروني :

www. Annabaa.org/nba/relation.Htm1- 16k.

٢- باتثياني، كارينا، عقبات في وجه الأمن الإنساني،تقرير الراصد الاجتماعي، مونتيفيديو، أوروغواي، ٢٠٠٤م، ص ١٧

٣- المصدر السابق نفسه ، ص١٦ . وينظر كذلك المصدر :

U.N.D.P, New Dimensions of Human Security, New York, Oxford University Press , 1994 .

٤- المصدر السابق نفسه

٥- أصول الأمن الإنساني وتعريفه ، مقال منشور على مفوضية الأمن الإنساني :

www. Human Security- chs/Final report.(H.S.C) .

٦- تقرير الراصد الاجتماعي ، ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص ١٧.

٧- العلاقة التكاملية بين الأمن البشري والتنمية البشرية ، مصدر سابق .

٨- محبوب الحق والأمن الإنساني ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ع الخامس ، السنة الأولى ، آيار /٢٠٠٦ ، ص ٢ .
٩- المصدر السابق نفسه .
١٠- المصدر السابق نفسه .
١١- الحمش ، منير ، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، بيت الحكمة ، بغداد ، ج٦، ١٤-١٦ نيسان ، ٢٠٠٢، ص ,١٥٩
١٢- رزق ، هدى ، الثقافة والتنمية البشرية ، مقال منشور على موقع الإمام الصدر على الانترنيت : www. Imamsadr news.net/archeive/ news/1999/99 1111-12.htm-lok.
١٣- المصدر السابق نفسه .
١٤- معجم مفاهيم التنمية ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا –الاسكوا و مؤسسات الامام الصدر، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤م ، ٣٦
١٥- المصدر السابق نفسه
١٦- المصدر السابق نفسه
١٧- توفيق ، محسن عبد الحميد وآخرون ، التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢، ص ١٧.
١٨- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣، ص ,٣
١٩- مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، من برنامج الأمم المتحدة الأنمائي في الأردن ، ٢٠٠٥م ، مقال على الموقع الالكتروني : www.Nic 93k- /Ar/annual 2005/96/htm- Jordan- .
٢٠- مصطفى ، عدنان ياسين ، التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب ، رؤية سوسيولوجية ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد/٩، السنة الثالثة ، ٢٠٠١، ص ٥.
٢١- المصدر السابق نفسه .
٢٢- عبد الخالق، عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، السنة ١٥ ، ك٢ ، ١٩٩٣ ، ص ,١٠٤
٢٣- مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، نشرة التنمية البشرية ، بغداد، بيت الحكمة ، العدد/٢، السنة الأولى ، شباط ، ٢٠٠٦، ص ,١
٢٤- التنمية البشرية في العراق : تداعيات الماضي وضرورات المستقبل ، نشرة التنمية البشرية ، العدد/١ ، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، ك٢، ٢٠٠٦، ص ,٢
٢٥- الفضلي ، شهاب أحمد ، نحو ستراتيجية للتنمية الاقتصادية . الاجتماعية ، صحيفة الصباح ، العدد/٨٢٦ في ٦/آيار/٢٠٠٦ ، بغداد ، ص ,٤
٢٦- عبد العزيز ، سيد ، التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع ، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين ، ت١ ، ٢٠٠٣/ . on line. Net/ Arabic/ma Faheem/200/article 1shtm-81k.www.Islam
٢٧- النمور الآسيوية : هي تلك الدول التي اعتمدت على الذات وقطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية ومثالها (هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية) أو ما يسمى بالنمور الأربعة . مقال على الانترنيت : www. Islam on line. Net .

٢٨- البياتي، عبد الستار، تحديات التنمية في العراق، صحيفة الصباح، العدد/٨٢٦ في ٦/آيار/٢٠٠٦، بغداد، ص ٣.

٢٩- تقرير الراصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٤ ، العراق لا أمن للجميع ، مونيتفيديو ، أوروغواي ، ٢٠٠٤، ص ١٤٢,

٣٠- البياتي ، عبد الستار ، مصدر سابق ، ص ٣,

٣١- المصدر السابق نفسه .

٣٢- هادي ، غزوان، البطالة ، صحيفة الصباح ، العدد/٨٢٣ في ١٣/آيار/٢٠٠٦ ، بغداد، ص ٢,

٣٣- حمزة ، كريم محمد ، الفقر : تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي : في كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي ، وقائع الندوة العملية لقسم الدراسات الاجتماعية ، ٢٢-٢٣ ت١/٢٠٠٠، مجموعة باحثين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٢٦,

٣٤- الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣,

٣٥- المسافر ، محمود خالد ، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي : في كتاب الفقر والغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٨٥,

٣٦- حافظ ، سعد ، نحو بديل لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي ، أعمال المؤتمر الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، تحرير مهدي الحافظ ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩٤-٤٩٥,

٣٧- المسافر ، محمود خالد ، مصدر سابق ، ص ٣١٠,

٣٨- الفضلي ، شهاب أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣,

٣٩- رشيد ، عبد الوهاب ، الإصلاح الاقتصادي في العراق ، بحث منشور على موقع إسلام أون لاين ، آذار ، ٢٠٠٥م ، عبر شبكة الموقع الاكتروني :
www.Islam on line .org/Iraqi-writer- Iraqi- issue-27/28.3.2005-text.issue-27-33 htm.

٤٠- المصدر السابق نفسه.

٤١- أوكاتا ، ساداكو ، الأمن الإنساني وأمن الدولة ، ترجمة : إبراهيم عبد الرزاق ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، العدد/٥، السنة الأولى ، بغداد ، آيار/٢٠٠٦، ص ٤,

٤٢- المصدر السابق نفسه.

٤٣- محبوب الحق والأمن الإنساني ، مصدر سابق ، ص ٣,

٤٤- باتثياني ، كارينا ، عقبات في وجه الأمن الإنساني ، مصدر سابق ، ص ١٧-١٨. وينظر كذلك الموقع :
www.UN.org/News/Press/Docs/2000/20000508.SGSM 7382.Doc.htm1.

٤٥- المصدر السابق نفسه ، ص ١٨.

٤٦- صن ، أمارتيا، التنمية والحقوق والأمن الإنساني ، ترجمة: إبراهيم عبد الرزاق ، نشرة التنمية البشرية ،بيت الحكمة ، العدد/٥، السنة الأولى ، بغداد ، آيار/٢٠٠٦، ص ٥-٦.وينظر كذلك :
Human Security. Now.Commission on Human Security,2003.

٤٧- المصدر السابق نفسه.

٤٨- القرآن الكريم ، سورة الإسراء ، الآية /٧٠,

٤٩- زاهد ، عبد الأمير كاظم ، التنمية البشرية مقارنة في الأفكار ، نشرة التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، العدد /٥، السنة الأولى ، آيار/ مايو، ٢٠٠٦ ، ص١.